

التطرف الفكري وأثره في الاستقرار السياسي في فرنسا

م.م. دعاء منعم ياسين *

الانقسام الفكري وتزايد الخطابات المتطرفة التي تتخذ من الدين أو الهوية الثقافية ذريعة لتبرير العنف أو رفض الآخر. ويهدف هذا البحث إلى تقديم قراءة تحليلية معمقة لجذور هذه الظاهرة في السياق الفرنسي، متناوياً العوامل البنوية التي ساهمت في استمراريتها، فضلاً عن تحليل العلاقة بين التطرف الفكري وعدم الاستقرار السياسي، مع استعراض السياسات الفرنسية الراهنة في مواجهة الظاهرة كما يسعى البحث إلى استشراف مستقبل هذه السياسات في ظل التحديات المتغيرة على المستويين المحلي والدولي، محاولاً تقديم رؤية متكاملة تجمع بين البعد النظري والتحليل الميداني، بما يثري النقاش الأكاديمي حول الظاهرة ويقدم حلولاً عملية قابلة للتطبيق.

المقدمة:

يشكل التطرف الفكري في فرنسا إحدى القضايا البارزة التي فرضت نفسها على المشهدين السياسي والاجتماعي خلال العقود الأخيرة، حيث ارتبط ظهوره وتطوره بمجموعة من العوامل التاريخية والاجتماعية والثقافية التي أسهمت في تشكيل بيئة فكرية متوترة، وأدت في كثير من الأحيان إلى تصاعد النزعات الراديكالية. وتكتسب دراسة هذه الظاهرة أهمية خاصة بالنظر إلى انعكاساتها المباشرة على الاستقرار الداخلي، وكذلك على صورة فرنسا في محيطها الإقليمي والدولي.

لقد شهدت فرنسا خلال تاريخها الحديث مزيجاً معقداً من المؤثرات بدءاً من التجارب الاستعمارية مروراً بالموجات المتعاقبة من الهجرة، وصولاً إلى التحولات الاجتماعية والسياسية التي فرضتها العولمة هذه التفاعلات المتشابكة أوجدت تحديات جديدة أمام الدولة والمجتمع، أبرزها تنامي مظاهر

الإشكالية:

وعملية... فمن الناحية الأكاديمية: يضيف البحث تحليلاً شاملاً لظاهرة التطرف الفكري في فرنسا عبر الربط بين الجذور التاريخية والعوامل البنوية من جهة، والسياسات المعاصرة من جهة أخرى بما يثري حقل الدراسات السياسية والأمنية. أما من الناحية العملية: فإن البحث يقدم توصيات يمكن أن تسهم في صياغة استراتيجيات أكثر فاعلية لصانعي القرار في فرنسا، مع إمكانية الاستفادة منها في دول أخرى تواجه تهديدات مشابهة. كما يكتسب البحث أهمية خاصة في ظل التحولات الراهنة في البيئة الدولية وارتباط الظاهرة بسياقات الهجرة، والاندماج الاجتماعي، وتنامي الحركات الراديكالية.

المنهجية:

يعتمد البحث على منهجية تحليلية – تاريخية تجمع بين المنهج التاريخي لتتبع جذور الظاهرة ومرآح تطورها في السياق الفرنسي، والمنهج التحليلي لفهم العوامل البنوية والاجتماعية والثقافية المؤثرة فيها، إضافة إلى منهج دراسة الحالة لتسليط الضوء على فرنسا كنموذج.

المبحث الأول: الجذور التاريخية والأسس الفكرية للتطرف الفكري في فرنسا

يمثل فهم الجذور التاريخية والأسس الفكرية للتطرف الفكري في فرنسا خطوة أساسية لتفسير ظاهرة التطرف في سياقها المعاصر إذ يتيح تحليل المراحل التاريخية والعوامل المؤثرة في تشكل الفكر المتطرف إدراك البنية العميقة التي تستند إليها الحركات الراديكالية. ويتناول هذا المبحث أبعاد هذه الظاهرة من خلال استعراض

يُعد التطرف الفكري في فرنسا أحد أبرز التحديات التي تواجه استقرارها السياسي والمجتمعي في العقدين الأخيرين، حيث تداخلت جذوره التاريخية مع العوامل البنوية والاجتماعية والثقافية، مما أسهم في إنتاج أنماط متجددة من الراديكالية. وتبرز الإشكالية في فهم كيفية تأثير هذه الظاهرة على بنية الدولة والمجتمع وآليات مواجهتها، والقدرة على صياغة سياسات فعّالة تحد من تداعياتها على المدى البعيد. ومن هنا يمكن صياغة الإشكالية في التساؤل الرئيس: كيف أسهمت الجذور التاريخية والعوامل البنوية في تشكيل ظاهرة التطرف الفكري في فرنسا، وما انعكاساتها على الاستقرار السياسي، وما هي فعالية السياسات الفرنسية في مواجهتها؟

الفرضية:

ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن التطرف الفكري في فرنسا ليس نتاج عوامل آنية فقط، بل هو حصيلة تراكمات تاريخية وبنوية تفاعلت مع تحولات اجتماعية وثقافية وسياسية معاصرة الأمر الذي أدى إلى تنامي التهديدات المتطرفة وصعوبة احتوائها. وتفترض الدراسة أن السياسات الفرنسية، رغم تعددها وتنوعها لا تزال تواجه تحديات داخلية وخارجية تحد من فعاليتها في الحد من الظاهرة وضمان الاستقرار السياسي.

الأهمية:

تتبع أهمية هذا البحث من اعتبارات أكاديمية

عامي ١٩٦٢-١٩٦١ تشكّلت المنظمة السريّة المسلّحة (OAS)، وهي تنظيم فرنسي استخدم التفجيرات والاعتقالات لمنع استقلال الجزائر والإبقاء على ما سُمّي آنذاك «فرنسا الجزائرية» أي فكرة اعتبار الجزائر جزءاً من فرنسا سياسياً وثقافياً لا يجوز التخلي عنه. ويُنظر إلى OAS بوصفها انتقالاً من الأطروحات القومية المحافظة إلى الفعل المسلّح المنظم إذ سعت إلى ترسيخ صورة استعمارية للهوية الفرنسية تستبعد السكّان الأصليين من تعريف المواطنة محوّلة الخطاب الإقصائي إلى ممارسةٍ تسعى لفرض واقع سياسي بقوة السلاح^(٣).

تستند فرنسا في تنظيم علاقة الدولة بالدين إلى مبدأ اللائكية (العلمانية الفرنسية) المكرّس في قانون ١٩٠٥ الذي يضمن حياد الدولة ويكفل حرية المعتقد، ومع التغيّر الديمغرافي والديني منذ التسعينيات، ظهرت أسئلة عملية حول حدود التعبير الديني في الأماكن العامة وفي المدرسة هنا جاء تقرير لجنة ستازي سنة ٢٠٠٣ ليعيد التأكيد على الفصل بين الدولة والدين، ويرى المدرسة فضاءً محايداً يستلزم تنظيم الرموز الدينية داخله^(٤). بعد ذلك صدر قانون ٢٠٠٤ الذي قيد ارتداء الرموز الدينية الظاهرة في المدارس الحكومية. وهكذا انتقل النقاش من التركيز على حرية المظهر الفردي إلى كيفية ضمان حياد المؤسسات والخدمات الحكومية تجاه جميع الأديان داخل الأماكن العامة، ولا سيما في المدرسة^(٥). وفي ٢٠١٤ حكمت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية S.A.S* ضد فرنسا بأن حظر تغطية الوجه في الأماكن

خلفياتها التاريخية، وعواملها الاجتماعية والثقافية، وانعكاساتها على الاستقرار السياسي الفرنسي.

المطلب الاول: الجذور التاريخية للتطرف الفكري في فرنسا

تشكّل الظاهرة التي نسمّيها اليوم «التطرّف الفكري» في فرنسا حصيلة تراكم تاريخي طويل، تتداخل فيه منطلقات أيديولوجية يمينية قومية وتيارات كاثوليكية تقليدية وأخرى علمانية صارمة، إلى جانب موجات لاحقة من الراديكالية الدينية والسياسية. يبدأ هذا التشكّل بوضوح منذ أواخر القرن التاسع عشر إبان قضية دريفوس التي فجّرت انقساماً حاداً حول تعريف «الأمة» ومكانة «العدو الداخلي» وأسهمت في بلورة سرديات قومية عدائية لليبرالية والبرلمانية والجمهورية^(١). في تلك اللحظة التاريخية تبلورت حركة «العمل الفرنسي» (Action Française) حول فكر شارل موراس القائم على «القومية الشاملة» المعادية للبرلمانية واليهودية والماسونية، واعتُبرت الجمهورية انحرافاً عن «الطبيعة العضوية للأمة» وهي أطروحات أسست لبنية لغوية ورمزية مثلت لاحقاً خزاناً مفهوماً لليمين المتطرّف الفرنسي في القرن العشرين^(٢).

في السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى ثم مع اقتراب تفكك الإمبراطورية الفرنسية ازداد حضور التيار القومي المحافظ في النقاش العام. ومع اندلاع حرب الجزائر (١٩٥٤-١٩٦٢) ظهرت جماعات رافضة لمسار الاستقلال وفي

تحضنهم وتمنحهم شعورًا بالاندماج والانتماء.

إن التهميش الاجتماعي والاقتصادي الذي تعاني منه أحياء الضواحي، والتي تقطنها غالبًا أسر مهاجرة من أصول عربية وإفريقية يُعد من أبرز العوامل المؤججة للشعور بالاغتراب والتمييز. فغياب العدالة في توزيع الفرص، وصعوبة الوصول إلى الوظائف الجيدة، وانخفاض جودة التعليم والخدمات كلها تُسهم في شعور هذه الفئات بالعزلة والانفصال عن المجتمع الفرنسي، ما يجعلهم أكثر عرضة لخطابات الكراهية أو دعوات "الثأر الرمزي" من المجتمع الذي يرونه سببًا في معاناتهم^(٧). فضلًا عن ذلك، تؤدي السياسات الأمنية المشددة التي تُطبّق أحيانًا بشكل انتقائي في بعض الأحياء ذات الأغلبية المسلمة إلى تعزيز الشعور بالاستهداف والرقابة الجماعية وفي هذا السياق، يُشير تقرير لـ"المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية" إلى أن كثيرًا من الشباب الذين تعرضوا لممارسات أمنية تمييزية، أصبحوا أكثر انفتاحًا على تبني أفكار متطرفة كرد فعل على فقدان الثقة بالدولة ومؤسساتها^(٨) وقد بيّنت دراسات ميدانية أن التفكك الأسري والانهايار في منظومة الحماية الاجتماعية سواء داخل الأسر أو في بيئات التعليم والضبط الاجتماعي، يلعب دورًا لا يُستهان به في دفع الأفراد نحو البحث عن هويات بديلة وغالبًا ما تكون تلك الهويات ذات طبيعة متطرفة تُقدم إجابات بسيطة لأسئلة وجودية معقدة^(٩).

ثانيًا: العوامل الثقافية

يُشكل البُعد الثقافي بيئة حاسمة لفهم سياقات

العامة يمكن أن يكون مشروعًا إذا كان الهدف حماية التعايش بين الناس (العيش معًا)، مع التأكيد على ضرورة أن يظل التطبيق متناسبًا وغير تمييزي^(١٠) وبهذه السلسلة من الاختيارات التشريعية والقضائية حدّدت الدولة حدود التعبير الديني في الأماكن العامة على أساس المواطنة المتساوية وحياد الإدارة، وهو إطارٌ مؤسسي ستنتقل معه لاحقًا خطابات الهوية والتطرّف. وبهذا يتضح أن التطرّف الفكري في فرنسا نتاج مسار طويل جمع بين قومية محافظة قديمة، وتجارب إنهاء الاستعمار، وإطار قانوني لانكي ينظّم حضور الدين في الأماكن العامة منذ ١٩٠٥ وما تلاه من تعديلات هذا المسار أعاد رسم حدود المواطنة وحدود التعبير الديني لكنه أبقى توترات حول الهوية والانتماء تستثمرها تيارات متشددة في أوقات الأزمات.

المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية والثقافية للتطرّف الفكري في فرنسا

أولًا: العوامل الاجتماعية

يُعد المحيط الاجتماعي للفرد أحد المرتكزات الجوهرية في تشكيل بنيته الفكرية وتوجهاته السلوكية ويكتسب هذا البُعد أهمية خاصة عند تحليل حالات التطرّف الفكري، لا سيما في المجتمعات الغربية التي تستضيف جاليات مهاجرة كبيرة مثل فرنسا إذ تظهر الإحصاءات أن شريحة واسعة من المتطرفين المنخرطين في أعمال عنف ذات خلفية دينية هم من مواليد فرنسا ومن سكان ضواحيها ما يشير إلى وجود خلل في المنظومة الاجتماعية التي كان يُفترض أن

المُقصة، وتتبنّى أحياناً سرديات مضادة للخطاب الرسمي. وغالباً ما تُروّج عبرها مضامين تحمل طابعاً تحريضياً أو راديكالياً مستندة إلى تفسيرات مجتزأة للنصوص الدينية أو إلى مشاهد العنف والصراع التي تُعرض على أنها مظاهر لاضطهاد ممنهج ضد المسلمين حول العالم. وضمن غياب خطاب بديل جامع تصبح هذه المنصات مصدرًا لإعادة إنتاج الاغتراب الثقافي وتُسهم بشكل غير مباشر في تطبيع بعض أنماط التفكير المتطرف^(١٠). في ضوء ذلك يتضح أن السياسات الثقافية الفرنسية، رغم ما تبديه من حياد ظاهري تُنتج نتائج عكسية في بعض الحالات وتُسهم في إحداث نوع من "التمرد الثقافي الصامت" الذي يجد في التطرف وسيلة للتعبير والرفض ويُحتم هذا الواقع ضرورة إعادة النظر في فلسفة الإدماج، عبر الانتقال من منطق الاندماج القسري إلى منطق الاعتراف المتبادل بالهويات المتعددة داخل الإطار الجمهوري.

المطلب الثالث: العلاقة بين التطرف الفكري وعدم الاستقرار السياسي

شهدت فرنسا خلال العقود الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في وتيرة الهجمات ذات الطابع الفكري المتطرف الأمر الذي ساهم في إحداث اختلالات على مستوى الاستقرار السياسي الداخلي. ويمكن القول إن هذه العلاقة وإن لم تكن حتمية في كل مراحل التاريخ السياسي الفرنسي، إلا أنها باتت منذ التسعينيات تتجسد على شكل تأثير مباشر بين مظاهر التطرف وسير المؤسسات السياسية والدستورية من خلال التأثير في القرارات التشريعية، وتغيير المزاج العام، ودفع الأحزاب

التطرف الفكري، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالصدام بين المرجعيات الثقافية للمهاجرين والهوية العلمانية للجمهورية الفرنسية. ففي الوقت الذي تسعى فيه الدولة الفرنسية إلى فرض نموذج اندماجي يستند إلى محو الفوارق الثقافية في المجال العام، ترى فئات واسعة من المسلمين أن ذلك يُعد قسرًا على التخلي عن خصوصيتهم الدينية والثقافية، مما يعزز لديهم الشعور بالإقصاء^(١١). وتُعد العلمانية الفرنسية الصارمة، بما تفرضه من قيود على الرموز الدينية في المدارس ومؤسسات الدولة، أحد أبرز مصادر التوتر الثقافي إذ يرى العديد من الباحثين أن هذا التوجه بدلًا من أن يُحقق المساواة يُنتج تمييزًا ثقافيًا يُفاقم من شعور المسلمين بأنهم "أقل فرنسية" من غيرهم. وقد أشار تقرير صادر عن "معهد مونتان" إلى أن السياسات الثقافية غير التشاركية تضعف مناعة المجتمع أمام الخطابات المتطرفة، وتُفرغ مفاهيم المواطنة من محتواها التعددي^(١٢). من جانب آخر، تسهم وسائل الإعلام الفرنسية في ترسيخ الصور النمطية السلبية عن العرب والمسلمين، حيث تُربط مظاهر التدين غالبًا بالتطرف أو العنف، مما يُعيد إنتاج ثقافة الخوف والكرهية. هذا الخطاب الإعلامي يخلق شعورًا لدى الفئات المستهدفة بأنها غير مقبولة اجتماعيًا، وهو ما يُسكّل تربة خصبة لتغذية الأفكار الراديكالية^(١٣). ولا يمكن التغاضي عن الأثر المتزايد الذي باتت تتركه شبكات الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي الجمعي لدى فئات الشباب المهمّش في فرنسا، حيث تحوّلت هذه المنصات إلى بيئات بديلة يجد فيها الأفراد مساحة للتعبير عن هوياتهم

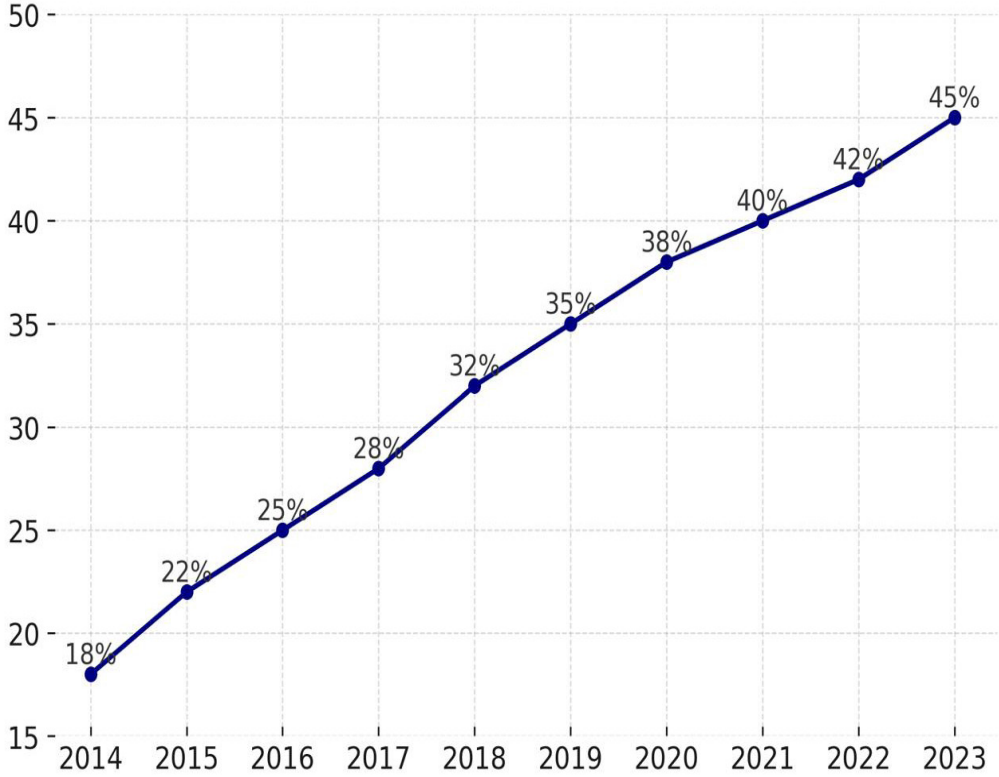
التصويت للأحزاب ذات التوجهات المتشددة^(١٥) هذا التحول في السلوك الانتخابي يعكس هشاشة البيئة السياسية في مواجهة العنف الفكري ويؤكد كيف يتحول الخطر الأمني إلى معطى سياسي يُوظف لزعزعة التوازنات الحزبية. كما لا يمكن إغفال الأثر التراكمي للهجمات الإرهابية في فرنسا سواء من حيث توظيف الخوف اعلامياً أو من حيث تعميم حالة من الشك تجاه المهاجرين أو بعض المكونات الاجتماعية، هذا المناخ يسهم في تشكيل خطاب سياسي يفتقد للتوازن ويميل إلى التحامل والانقسام بدلاً من بناء التوافقات. وقد لاحظ الباحث (Kepel) Gilles أن التطرف يولد سياسة مضادة قائمة على التجييش بدل المعالجة الجذرية مما يعمق من أزمات الثقة بين الدولة والمجتمع^(١٦).

اللافت أن العلاقة بين التطرف وعدم الاستقرار لا تقتصر على ردود الفعل الأمنية أو الانتخابية بل تمتد لتشمل بنية النظام الديمقراطي نفسه ففي أعقاب كل هجوم تتعالى أصوات تطالب بمراجعة قوانين الهجرة، وإعادة النظر في دور المؤسسات الدينية، بل وحتى إعادة تعريف العلمانية الفرنسية بما يتماشى مع سياقات الخوف من الآخر، وهو ما قد يقوض بعض القيم الدستورية المؤسسة للجمهورية الخامسة ومن هنا فإن التطرف لا يهدد فقط أمن الأفراد بل يهدد أيضاً المسار السياسي العام ويضع النظام في مواجهة مفاهيمه المؤسسة.

نحو اتخاذ مواقف أكثر تطرفاً أو انعزلاً، ما يخلق بيئة سياسية غير مستقرة.

ولم تكن هذه العلاقة وليدة اللحظة؛ فقد شهدت فرنسا حالات من التوتر الداخلي حتى قبل الألفية الجديدة لكن المرحلة المفصلية جاءت عقب هجمات باريس عام ٢٠١٥ حيث اقتحم مسلحون مكاتب صحيفة (شارلي إيبدو) في حادثة شكلت صدمة ثقافية وسياسية على حد سواء أعقب هذا الحدث سلسلة إجراءات سياسية مستعجلة، من بينها إعلان حالة الطوارئ، وزيادة صلاحيات الأمن، وتعزيز الرقابة على الجمعيات والمؤسسات الدينية، وهو ما خلق جدلاً واسعاً حول توازن الدولة بين الحرية والأمن ووفقاً لتقرير Le Monde Diplomatique)) فإن نسبة ٦٥٪ من الفرنسيين آنذاك أيدوا تشديد القوانين حتى وإن أثرت على الحريات الفردية^(١٧). هذا التفاعل بين الهجوم الإرهابي والاستجابة السياسية السريعة يشكل أحد أبرز مظاهر العلاقة بين التطرف وعدم الاستقرار فبمجرد وقوع الهجمات غالباً ما تدخل الدولة في دائرة استثنائية من التشريع، تتسم بالتضييق على بعض الفئات وتكثيف المراقبة، مما يؤدي إلى احتقان اجتماعي، وتشكيك في حيادية النظام السياسي، وتنامي التوجهات الشعبوية في صناديق الاقتراع. من أبرز الأمثلة على هذا التأثير صعود أحزاب اليمين المتطرف مثل التجمع الوطني بقيادة (مارين لوبان) التي استثمرت في خطاب الخوف من الإرهاب والهوية لتوسيع قاعدتها الانتخابية. وقد ربط تقرير صادر عن (Institut Montaigne) بين تكرار الحوادث الإرهابية في فرنسا وتزايد نسبة

محلّة نصف سنهية محكمة تصدق عن قسه الداساسه الاستاتحة في ست الحكمة - بغداد



المصدر: وزارة الداخلية الفرنسية/ار شيف النتائج الانتخابية

على الدولة مقارنة شاملة تتجاوز الحل الأمني نحو إصلاحات ثقافية وتعليمية طويلة الأمد تحفظ وحدة المجتمع وتحمي النظام السياسي من التآكل التدريجي.

Ministère de l'Intérieur (France).
Archives des résultats des élections
.en France

<https://www.archives-resultats-elections.interieur.gouv.fr/?utm>

المبحث الثاني: مظاهر التطرف الفكري في فرنسا

تعد مظاهر التطرف الفكري في فرنسا من أبرز التحديات التي تعيد تشكيل التوازنات الداخلية في المجتمع حيث لم تعد هذه الظاهرة محصورة في الأبعاد الدينية فحسب، بل امتدت إلى المجالين السياسي والرقمي ويُعبّر التطرف اليوم عن نفسه

خاتمة هذا المطلب توصل إلى أن التطرف الفكري يشكل تهديداً متواصلاً للاستقرار السياسي في فرنسا، ليس فقط من خلال العنف المادي المباشر وإنما عبر تداعياته العميقة على السياسات العامة، وموازين القوى الحزبية، والوعي الجماعي تجاه مفاهيم المواطنة والاندماج إن تكرار الهجمات وتأثيرها في المزاج السياسي الفرنسي يفرض

عبر ما يُعرف بـ“الراديكالية الرقمية”، وهي عملية يتم من خلالها استدراج الأفراد تدريجيًا نحو تبني رؤى متطرفة غالبًا دون أن يظهروا أي مؤشرات أولية على التطرف في حياتهم الواقعية^(١٧). تُظهر البيانات الأمنية في فرنسا أن جزءًا غير قليل من منفذي العمليات الإرهابية خلال العقد الأخير كانت لهم سوابق في النشاط الرقمي داخل منصات التواصل أو المنتديات المغلقة لا سيّما تلك المرتبطة بتنظيمات مثل “داعش” و“القاعدة”، وقد استغلّت هذه الجماعات أدوات الاتصال الحديثة لبناء سرديات تحفيزية تستند إلى مظلومية دينية أو سياسية، مع تمويه هوية الفاعلين وحمايتهم داخل بيئة افتراضية مغلقة، ووفقًا لدراسة صادرة عن المركز الأوروبي لدراسة التطرف (CESE) فإن ٧٠٪ من عمليات التجنيد المتطرفة التي تم رصدها في فرنسا ما بين ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ تمت عبر الإنترنت أو بتأثير مباشر من محتوى رقمي^(١٨) ولا يقتصر دور الفضاء الرقمي على الجماعات المتطرفة ذات الطابع الديني فحسب بل يتعداها إلى الحركات اليمينية المتطرفة التي استفادت بدورها من الإنترنت في نشر خطاب الكراهية، والتحريض ضد المهاجرين، وتغذية التوجهات الشعبوية فقد أظهرت ورقة بحثية صادرة عن جامعة ليون (Université de Lyon) أن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت منصةً لترويج نظريات المؤامرة المتعلقة بالإسلام، ولا سيما عقب الحوادث الإرهابية الكبرى مثل هجوم نيس أو اغتيال المدرس (صامويل باتي) ما اسهم في تأجيج مشاعر العداوة والانقسام داخل المجتمع الفرنسي^(١٩)، وتبيّن تحليلات المعهد الفرنسي

من خلال تصاعد خطاب الكراهية، وانتشار الراديكالية في المنصات الإعلامية والاجتماعية، وتنامي الشعور بالانقسام داخل المجتمع. يسלט هذا المبحث الضوء على أهم أوجه هذا التطرف من خلال ثلاثة مطالب مترابطة، تبيّن دور الفضاء الرقمي، ومظاهر الراديكالية، ثم انعكاساتها الأمنية والاجتماعية.

المطلب الاول: دور الفضاء الرقمي في تعزيز التطرف الفكري

أحدثت التحولات الرقمية العميقة التي شهدتها العالم منذ مطلع الألفية الثالثة واقعًا جديدًا في بنية المجتمعات، خصوصًا على مستوى تشكيل الوعي الجمعي وتداول الأفكار وفي الحالة الفرنسية اكتسب الفضاء الرقمي أهمية خاصة كوسيط فاعل في نقل وتضخيم الخطابات المتطرفة، إذ لم يعد التطرف الفكري مرتبطًا بالمساجد المغلقة أو الخلايا السرية، بل أصبح متاحًا على نطاق واسع من خلال الشبكات الاجتماعية، والمنصات التفاعلية، ومنتديات الإنترنت المظلم وقد أدى هذا التوسع إلى صعود أنماط جديدة من الراديكالية تجاوزت الوسائل التقليدية للتجنيد والتعبئة وشكّلت تحديًا نوعيًا أمام مؤسسات الدولة والمجتمع المدني على حدّ سواء. يشير عدد من الباحثين إلى أن الفضاء الرقمي وفّر بيئة مثالية للترويج للأفكار المتطرفة بسبب طبيعته اللامركزية وقدرته على تجاوز الرقابة الرسمية، وسهولة استخدامه من قبل الفئات الهشة أو المهمّشة فبحسب دراسة صادرة عن معهد مونتان (Institute Montaigne) فإن الإنترنت ساهم في توسيع نطاق التطرف

تتجاوز أدوات الحجب التقليدية نحو تعزيز التربية الإعلامية، وبناء خطاب رقمي بديل قادر على جذب الفئات المعرّضة للراديكالية.

المطلب الثاني: الراكالية السياسية في فرنسا

يتسم المشهد السياسي في فرنسا منذ بداية الألفية الثالثة بتنام ملحوظ في مظاهر الراديكالية، سواء في خطاب الأحزاب أو في التوجهات الانتخابية وهو ما يعكس أزمة تمثيل سياسي عميقة وتراجعاً في ثقة قطاعات واسعة من المواطنين بالمؤسسات الحزبية التقليدية. وقد ساهمت مجموعة من العوامل البنوية والظرية في إنتاج هذا المناخ الراديكالي أبرزها: تنافس الأزمة الاقتصادية، وتزايد مشاعر الإقصاء لدى بعض الفئات الاجتماعية، والتغطية الإعلامية المكثفة للأحداث الأمنية المرتبطة بالإرهاب والهجرة، إلى جانب تصاعد الحضور الرقمي للخطابات المتطرفة عبر منصات التواصل.

تعدّ الأحزاب اليمينية المتطرفة أبرز مظاهر هذا الانحراف عن الوسط السياسي، حيث تمكن حزب "التجمع الوطني" (Rassemblement National) من اختراق القاعدة الانتخابية التقليدية في مناطق كان يُفترض أنها محسوبة على اليسار أو الوسط، متسلحاً بخطاب يقوم على الدفاع عن الهوية الفرنسية، ورفض الهجرة، وربط الأزمات الاجتماعية بالآخر الثقافي وقد كشفت نتائج الانتخابات الرئاسية لعامي ٢٠١٧ و٢٠٢٢ عن تقدم مقلق لهذا التيار، حيث حصلت مرشحة اليمين المتطرف مارين لوبان على ٣٣,٩٪ من الأصوات في الجولة الثانية

للعلاقات الدولية (IFRI) أن المحتوى الرقمي المتطرف في فرنسا لم يعد حكراً على التنظيمات العنصرية، بل تطوّر ليشمل مؤثرين رقميين ومنصات إعلامية تُقدّم سرديات تحريضية بشكل جذاب وشبه احترافي الأمر الذي يجعل عملية الكشف المبكر عن مؤشرات التطرف أكثر تعقيداً ويضعف من أدوات الرقابة التقليدية التي تعتمد على الدولة^(٢٠) ولا تقتصر إشكالية التطرف الرقمي على المحتوى فقط بل تتعلق أيضاً بالخوارزميات التي تعزّز "فقاعات المعلومات"، حيث يُحاط المستخدمون بمحتوى مشابه لما يتفاعلون معه مما يخلق حالة من الانغلاق المعرفي والتكرار التأكيدي، ويدفع الأفراد نحو التطرف دون وعي تريجي^(٢١).

وتواجه السلطات الفرنسية تحدياً بالغاً في ضبط هذه الديناميكيات، حيث تُظهر التجارب السابقة أن الإجراءات القانونية ضد المحتوى المتطرف الرقمي غالباً ما تصطدم بعوائق قانونية متعلقة بحرية التعبير، أو بتحديات تقنية تتعلق بخوادم خارج فرنسا ورغم الجهود التشريعية المستمرة مثل "قانون مكافحة الكراهية على الإنترنت" (Loi Avia) إلا أن الواقع العملي لا يزال يكشف عن فجوة كبيرة بين الرصد الرقمي الفعّال والاستجابة المؤسساتية الكافية. بناءً على ما سبق يتضح أن الفضاء الرقمي يمثل ساحة مركزية في معركة فرنسا ضد التطرف الفكري سواء من خلال الدور المباشر الذي يلعبه في عمليات التجنيد والتعبئة، أو من خلال إعادة إنتاج الأفكار المتطرفة داخل المجال العام الرقمي ويُحتم هذا الواقع ضرورة تطوير استراتيجية رقمية وطنية

الطروحات المتطرفة تجد سبيلها إلى المجالين العمومي والإعلامي دون المرور عبر القنوات المؤسسية التقليدية وقد ساهمت البيئة الرقمية إلى جانب محدودية قدرة الدولة على تنظيم النقاش العام في تعزيز هذا التسلسل، ما أدى إلى حالة من التداخل بين الأطراف السياسية غير التقليدية والنواة المركزية للنظام السياسي، وبين الخطابات الديمقراطية وآليات التعبئة الشعبية وقد نتج عن هذا الوضع تكوّن مشهد سياسي يتسم بالهشاشة والتشطي تتسع فيه فجوات الثقة بين الدولة والمجتمع ويزداد فيه الالتباس بين مفاهيم الشرعية والتمثيل.

يُظهر تتبّع النتائج الرسمية للانتخابات الرئاسية الفرنسية خلال العقدين الأخيرين أن حضور التيارات اليمينية المتطرفة في المشهد الانتخابي شهد مساراً تصاعدياً واضحاً سواء على مستوى نسب الأصوات في الجولة الثانية أو على مستوى التحوّل من حزب "الجبهة الوطنية" إلى "التجمّع الوطني" بصيغته الجديدة. ويبيّن الجدول الآتي التوزيع الزمني لنسب الأصوات التي حصل عليها مرشحو هذه التيارات في أبرز المحطات الانتخابية، استناداً إلى البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية الفرنسية.

الجدول رقم (1): تطور نسبة التصويت لصالح مرشحي اليمين المتطرف في الانتخابات الرئاسية

عام ٢٠١٧ ثم ارتفعت النسبة إلى ٤١,٥٪ في انتخابات ٢٠٢٢ ما يُشير إلى اختراق بنيوي في المزاج الانتخابي الفرنسي^(٢٢). في المقابل برزت تيارات راديكالية يسارية كذلك وإن كانت أقل بروزاً على مستوى التمثيل الانتخابي لكنها اتسمت بتبني خطاب معادٍ للمنظومة الاقتصادية النيوليبرالية، ومشكّك بشرعية الدولة الأمنية وقد تجلّى هذا الحضور بوضوح في احتجاجات "السترات الصفراء" التي بدأت عام ٢٠١٨ حين خرجت فئات شعبية متوسطة ومنخفضة الدخل إلى الشارع احتجاجاً على السياسات الضريبية وارتفاع تكاليف المعيشة لكنها سرعان ما تبنت شعارات تنادي بإسقاط النظام السياسي برمته ما يعكس أزمة تمثيل وشعوراً بالتهميش البنيوي.^(٢٣) وقد أكدت دراسات سوسيولوجية عدّة أن الفئات الأكثر انجذاباً إلى الراديكالية السياسية هي تلك التي تعاني من ضعف الاندماج في السوق الاقتصادية أو تشهد تهمة جغرافياً في الضواحي البعيدة عن المراكز الحضرية ما يفسر توزّع التصويت المتطرف في مناطق الأطراف والريف أكثر من المدن الكبرى^(٢٤). كما يُعدّ تآكل الثقة بالمؤسسات التقليدية – البرلمان، الأحزاب، القضاء – عاملاً مشتركاً بين من يتبنون خطاب اليمين المتطرف واليسار الراديكالي وإن اختلفت دوافعهم وأهدافهم السياسية.

في ضوء التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها فرنسا خلال العقدين الأخيرين برزت إشكالية بنيوية تتعلق بتراجع الحدود الفاصلة بين الخطاب السياسي الديمقراطي وخطابات الاحتجاج الراديكالية، حيث باتت بعض

Les résultats du second tour de l'élection présidentielle. Available at: <https://www.info.gouv.fr/actualite/les-resultats-du-second-tour-de-lelection-presidentielle> (Accessed: ١٦ Aug. ٢٠٢٥).

السنة	اسم المرشح/ة	الحزب أو التيار السياسي	نسبة الاصوات في الجولة الثانية
٢٠٠٢	جان ماري لوبان	الجبهة الوطنية (Front National)	١٧,٨%
٢٠١٧	ماري لوبان	التجمع الوطني (Rassemblement National)	٣٣,٩%
2022	ماري لوبان	التجمع الوطني (Rassemblement National)	41.5%

يوضح الجدول أعلاه التطورات الانتخابية لنسب التصويت الممنوحة لمرشحي اليمين المتطرف في الانتخابات الرئاسية الفرنسية: فقد حقق جان ماري لوبان ١٧,٧٩٪ في عام ٢٠٠٢، وارتفعت النسبة إلى ٣٣,٩٪ لمارين لوبان عام ٢٠١٧، ثم إلى ٤١,٥٪ في عام ٢٠٢٢، مما يشهد على تصاعد واضح في الدعم انتخابياً.

المصادر:

المطلب الثالث: التدايعات الامنية والاجتماعية للتطرف في فرنسا

شهدت فرنسا خلال العقود الأخيرة تزايداً ملحوظاً في حدة ونطاق التطرف الفكري وقد ارتبط هذا التصاعد بتحويلات متعددة المستويات في البنية المجتمعية والديناميكيات الأمنية ولم تقتصر تداعيات هذا التطرف على الأبعاد السياسية، بل امتدت إلى تهديدات مباشرة للسلم الاجتماعي والنظام العام، مما فرض تحديات غير مسبوقة أمام الدولة ومؤسساتها الأمنية والاجتماعية وفي هذا السياق، يُمكن التمييز بين طيف واسع من التدايعات التي تعكس حجم التوتر بين مكونات المجتمع الفرنسي، وتبرز طبيعة الإرباك المؤسسي في التعامل مع الأزمات

١- Ministère de l'Intérieur. (٢٠٠٢). Résultats de l'élection présidentielle (٢e tour). Available at)

https://www.archives-resultats-elections.interieur.gouv.fr/resultats/presidentielle_٠٣١/٠٣١/٢٠٠٢.php

(Accessed: ١٦ Aug. ٢٠٢٥)

٢- Ministère de l'Intérieur. (٢٠١٧). Résultats globaux du second tour de l'élection présidentielle ٢٠١٧. Available at: : https://www.archives-resultats-elections.interieur.gouv.fr/resultats/presidentielle_٢٠١٧

الناجحة عن المد الراديكالي.

التربوية تكراراً متزايداً لحالات التمرد على رمزية الدولة ورفض الانضباط المدني، بل وحتى بعض محاولات فرض شعارات أيديولوجية داخل الفضاء التعليمي هذه الممارسات دفعت بالحكومة إلى سن قوانين صارمة متعلقة بـ"الحياض الديني في المدارس"، مثل قانون ٢٠٢١ الذي وسّع من نطاق التدقيق في "السلوكيات المثيرة للقلق" داخل الصفوف الدراسية إلا أن هذه الخطوات أثارت بدورها نقاشاً واسعاً حول حدود دور الدولة في المجال التربوي خصوصاً بعد أن طالبت بعض الإجراءات مراقبين أو قاصرين دون دعم اجتماعي مواكب.

أما من حيث التداخات السيبرانية، فقد أدى انتشار الدعاية الرقمية ذات الطابع المتطرف إلى تحويل الإنترنت إلى ساحة تعبئة موازية إذ تستخدم بعض الجماعات المتطرفة منصات الألعاب الإلكترونية، وتطبيقات التراسل المشفر، لبت رسائلها وتجنيد الأفراد من فئات عمرية صغيرة. وفي تقرير لمركز الدراسات الأمنية الفرنسي نشر عام ٢٠٢٢، ورد أن أكثر من ٦٥٪ من المضامين المتداولة في المنتديات الهوياتية على الإنترنت تمثل دعوات صريحة للتصعيد والعنف الرمزي ضد رموز الدولة^(٣٧). في المحصلة، فإن تطورات المشهد المتطرف في فرنسا تفرز يوماً بعد آخر مزيجاً معقداً من التحديات الأمنية والاجتماعية لا يُمكن التعامل معها فقط بمنطق الضبط الأمني، بل يتطلب ذلك مراجعات عميقة في السياسات الاجتماعية والهوية الوطنية وإعادة إنتاج العقد المدني على أسس أكثر شمولاً وعدالة، كما يقتضي الأمر

من أبرز الانعكاسات الأمنية لهذا الواقع، تزايد العمليات الفردية التي تُنفذ بدوافع أيديولوجية غالباً خارج التنظيمات التقليدية وقد تميزت هذه الظاهرة بما يُعرف بـ"الذئاب المنفردة" التي يصعب تتبعها استخباراتياً وتشير تقارير وزارة الداخلية الفرنسية إلى أن أكثر من ٣٠٪ من الهجمات الإرهابية بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٢ كانت من هذا النمط، مما قاد إلى إعادة هيكلة آليات الرقابة المحلية وتعزيز صلاحيات أجهزة الأمن الداخلي^(٣٥) إلا أن هذا التوجه الأمني أثار بدوره انتقادات متعلقة بتضييق الحريات وزيادة الرقابة على فئات مجتمعية بعينها لا سيما من ذوي الأصول المهاجرة مما ساهم في إنتاج توترات إضافية بدلاً من معالجتها.

على المستوى الاجتماعي، ساهمت موجات التطرف المتبادلة في خلق بيئة من الشك المتبادل بين مكونات المجتمع حيث تزايد مشاعر الانعزال والخوف من الآخر. وتُظهر دراسات سوسيولوجية أن هذه الحالة قد عمقت الهوة بين الفئات الثقافية داخل المجتمع الفرنسي، خاصة في ظل تنامي ظاهرة "الانعزال السكني" التي تتركز فيها جماعات متجانسة دينياً أو عرقياً ضمن مناطق حضرية مغلقة وقد أشار الباحث الفرنسي ((Gilles Kepel إلى أن هذه العزلة المكانية ليست فقط نتيجة للحرمان الاقتصادي بل هي نتيجة لتفاعلات تراكمية بين خطاب الإقصاء السياسي وتنامي الخطابات الهوياتية المضادة. كما أفرز التطرف تهديدات مباشرة للتماسك المدرسي والتعليمي فقد سجلت المؤسسات

واضحة في مقاربتها لملف التطرف الفكري، متجاوزة البعد الأمني التقليدي إلى تبني استراتيجية أكثر شمولاً تتداخل فيها الجوانب القانونية والتعليمية والدينية والرقمية وقد جاء هذا التحول نتيجة تراكمية لتجارب سابقة أظهرت محدودية المعالجة الأمنية الصرفة، وأبرزت الحاجة إلى أدوات وقائية واستباقية تتفاعل مع السياق الاجتماعي والسياسي الذي ينمو فيه التطرف في هذا الإطار، تنقسم السياسات الفرنسية الراهنة إلى خمس ركائز رئيسية تُشكل جوهر الاستراتيجية الحالية وتستند إلى خطط تنفيذية صدرت تباغاً في الأعوام الأخيرة لاسيما بعد موجات العنف التي هزت البلاد منذ ٢٠١٥.

أولى هذه الركائز (تتجسد في قانون مكافحة النزعات الانفصالية) ، الذي أقر عام ٢٠٢١ والذي مثل نقلة نوعية في تعامل الدولة مع خطابات التطرف إذ سعى القانون إلى تعزيز مبدأ "الحياد الجمهوري" من خلال فرض رقابة مشددة على الجمعيات الدينية والتعليمية واشتراط إعلان الشفافية في التمويل والنشاطات، خصوصاً في الأوساط الإسلامية إلا أن هذا القانون أثار انتقادات واسعة داخل فرنسا وخارجها لكونه سؤق تحت مسمى "قانون مكافحة الانفصالية الإسلامية"، ما جعله محط اتهام باستهداف شريحة دينية بعينها وقد أشارت تقارير برلمانية فرنسية إلى أن هذا التشريع جاء ردّاً مباشراً على تزايد حالات التمرد الرمزي على القيم الجمهورية وارتباط بعضها بخطابات دينية متشددة لكنه في المقابل عمق مشاعر التهميش لدى بعض الفئات الاجتماعية^(٢٨).

تعزيز آليات الحوار المجتمعي، ومأسسة قنوات اندماج حقيقية تتيح للأصوات المعتدلة أن تشارك في صياغة مستقبل مشترك يتجاوز الانقسامات الحالية.

المبحث الثالث: السياسات الفرنسية في مواجهة التطرف

تمثل سياسات الدولة في التعامل مع التطرف الفكري انعكاساً مباشراً لمدى وعي النظام السياسي بطبيعة التهديدات الأمنية والفكرية التي تواجه المجتمع وفي الحالة الفرنسية المعاصرة، لم تعد هذه الظاهرة مجرد تحدٍ طارئ أو محدود النطاق، بل تحولت إلى ملف هيكلي فرض نفسه على أجندة الدولة خلال السنوات الأخيرة لذلك تبلورت مجموعة من الاستراتيجيات التي اعتمدها السلطات الفرنسية بهدف احتواء هذه الظاهرة، سواء على المستوى الأمني أو التربوي أو القانوني في محاولة لإعادة بناء علاقة الثقة بين الدولة والمجتمع، ومعالجة الأسباب البنيوية التي تغذي هذا النمط من التطرف ومن خلال هذا المبحث، يتم تناول طبيعة هذه السياسات الراهنة، وتحليل مرتكزاتها العملية، والبحث في مدى قدرتها على تقديم حلول مستدامة وفعالة، بعيداً عن المعالجات الظرفية أو الأحادية.

المطلب الأول: الاستراتيجيات الفرنسية الراهنة في الحد من التطرف الفكري

شهدت فرنسا في السنوات الأخيرة تحولات

والاجتماعي للفئات الهشة. وقد أنشئ ما يُعرف بـ "مراكز الإصغاء والتأطير" (Centres d'écoute et d'accompagnement) وهي مراكز محلية موزعة في الضواحي الهشة، تهدف إلى احتواء الشباب في البيئات المعرضة للتجنيد الأيديولوجي وتعمل هذه المراكز بالتنسيق مع البلديات والأجهزة الأمنية، وتوفر برامج تأهيل نفسي وتربوي بالتعاون مع خبراء من القطاع العام والخاص إلا أن بعض الدراسات أظهرت تفاوتاً في فعالية هذه المراكز تبعاً لاختلاف التمويل المحلي ومستوى التدريب المهني للقائمين عليها^(٣١).

أخيراً فإن الركييزة الخامسة (تتمثل في الدبلوماسية الوقائية)، إذ أصبحت فرنسا تعتمد أدوات التعاون الدولي في محاربة التطرف الفكري العابر للحدود، خاصة عبر شراكات مع دول المغرب العربي والساحل الإفريقي إضافة إلى التنسيق الاستخباراتي مع دول الاتحاد الأوروبي ويهدف هذا التعاون إلى تبادل المعلومات حول شبكات التجنيد العابرة وتتبع مصادر التمويل الخارجي لبعض الجمعيات، كما تدرج هذه الخطوات ضمن سياسة أمنية خارجية تعتبر أن التطرف في الداخل الفرنسي لا ينفصل عن الديناميكيات الإقليمية والدولية وقد بيّنت تقارير وزارة الخارجية الفرنسية أن أكثر من ٤٠ مذكرة تفاهم تم توقيعها في هذا الإطار بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٣، بما في ذلك اتفاقيات تتعلق بالتدريب الشرطي المشترك، وتبادل الخبرات السببرانية^(٣٢)

في المجمل، فإن الاستراتيجية الفرنسية الراهنة

أما الركييزة الثانية (تعزيز الرقابة على المحتوى الرقمي)، من خلال ما سُمي بـ "خطة الجمهورية الرقمية" وهي مجموعة إجراءات تشرف عليها وزارة الداخلية بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لمحاربة الكراهية على الإنترنت وتهدف هذه الخطة إلى تتبع المضامين المتطرفة، وملاحقة الدعاية الرقمية، لاسيما على منصات التراسل المشفّر ومنتديات الألعاب الإلكترونية وقد أسفرت هذه الإجراءات عن حجب أكثر من ٥٠٠ موقع وصفحة إلكترونية خلال عام ٢٠٢٢ فقط وفق ما أورده تقرير الهيئة العليا للإعلام السمعي البصري^(٣٩)

تتمثل الركييزة الثالثة في (مأسسة العمل الوقائي في المؤسسات التعليمية)، وهو توجه استراتيجي يهدف إلى منع التطرف في مراحل المبكرة عبر التوعية والاحتواء وتنقذ وزارة التربية الفرنسية برامج تحت مسمى "يقظة المدرسة" (Vigilance scolaire) تُعنى برصد المؤشرات المبكرة للتطرف داخل البيئة الصفية كما تُفرض على المعلمين دورات تدريبية دورية للتعرف على مؤشرات التطرف وتطوير أدوات تربوية لمواجهة وأفادت بيانات صادرة عن وزارة التربية أن أكثر من ١٥,٠٠٠ معلم تلقوا تدريباً في هذا المجال بين عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٣، مما يشير إلى توسع هذا التوجه كأداة وقائية^(٣٠).

أما الركييزة الرابعة (إعادة هيكلة الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني)، من خلال تعزيز دور الجمعيات الوسيطة والمنظمات المجتمعية في رصد السلوكيات المتطرفة وتقديم الدعم النفسي

٢- تُعد مشكلة الفاعلية المؤسساتية من التحديات الجوهرية حيث تواجه السياسات الفرنسية صعوبات في التنسيق بين مختلف الجهات المسؤولة عن مكافحة التطرف مثل وزارة الداخلية، وزارة العدل، ووزارة التربية الوطنية. وغالباً ما تتداخل الصلاحيات أو تتكرر المبادرات دون تحقيق نتائج متكاملة كما أن غياب قاعدة بيانات وطنية موحدة تربط بين حالات الرصد والمراقبة يقلل من فعالية الاستجابة الأمنية والمدنية للتطرف^(٣٤).

٣- يُشكل غياب المعالجة الفكرية والثقافية لظاهرة التطرف تحدياً عميقاً في بنية السياسات الفرنسية إذ يُلاحظ أن أغلب البرامج تركز على الحلول الأمنية أو الوقائية دون الخوض في الأسباب الفكرية والاجتماعية التي تدفع الأفراد نحو التطرف وتُعد المدرسة والجامعة والمنابر الثقافية مغيبة نسبياً عن استراتيجيات المواجهة، في حين يُفترض أن تكون الخط الأول في تفكيك الخطاب المتطرف عبر تعزيز التفكير النقدي والهوية التعددية^(٣٥).

٤- تعاني فرنسا من تحدي الثقة بين الدولة والفئات المجتمعية المستهدفة بالتدابير الوقائية لا سيما في الأحياء الهامشية ذات الغالبية المهاجرة إذ تُتهم السلطات بتطبيق سياسات تمييزية تحت شعار محاربة التطرف، وهو ما يُغذي مشاعر الغبن والإقصاء ويمنح الحركات الراديكالية مادة خصبة للتجنيد والتأثير وقد أشارت تقارير دولية إلى أن السياسات الوقائية أحياناً تُحدث نتائج عكسية عبر خلق حالة من الشك والعداء بين المواطنين والدولة^(٣٦).

تقوم على مزيج من الأدوات الأمنية والاجتماعية والدبلوماسية وتحاول أن تؤسس لمقاربة متعددة المستويات تأخذ في الاعتبار التحديات المعقدة المرتبطة بالتطرف الفكري ورغم اتساع نطاق هذه السياسات إلا أن فعاليتها تبقى رهينة لتكاملها وتوازنها ومدى استجابتها للتحويلات العميقة في البنية المجتمعية الفرنسية.

المطلب الثاني : التحديات التي تواجه السياسات الفرنسية في مكافحة التطرف الفكري

رغم تعدد الإجراءات التي اتبعتها فرنسا للحد من ظاهرة التطرف الفكري، فإن السياسات المعتمدة ما زالت تواجه حزمة من التحديات البنوية والتنفيذية والمعرفية. ويعود ذلك إلى تعقيد الظاهرة نفسها وتداخل جذورها التاريخية والاجتماعية مع السياقات السياسية والاقتصادية مما يضع صانع القرار أمام معادلة صعبة في الحفاظ على توازن بين الأمن والحرية من جهة، وبين الفاعلية والشرعية من جهة أخرى.

١- أول التحديات يتمثل في صعوبة تعريف التطرف الفكري بحدود قانونية واضحة يمكن الاستناد إليها في الإجراءات الوقائية أو العقابية فالكثير من النصوص القانونية الفرنسية تتناول التطرف بمفاهيم فضفاضة مما يفتح المجال لتأويلات واسعة قد تؤدي إلى انتهاك حرية التعبير أو إلى استهداف جماعات معينة دون أسس دقيقة وهذا التداخل بين ما يُعد فكراً متطرفاً وما يُعتبر رأياً مخالفاً للنظام السائد يربك المنظومة القانونية ويجعل تطبيق السياسات محاطاً بالجدل الحقوقي^(٣٣).

في ظل التحديات المتنامية التي يفرضها التطرف الفكري على النسيج المجتمعي والسياسي في فرنسا تبدو الحاجة ملحة لتطوير استراتيجيات مستقبلية تتجاوز الحلول الأمنية التقليدية وتتبنى مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد. وتشير المؤشرات إلى أن مواجهة هذا النوع من التطرف لن تُجدي نفعًا ما لم يتم الانتقال إلى سياسات استباقية تستند إلى أدوات تحليلية متقدمة تُمكن صناع القرار من التنبؤ بمسارات التطرف قبل تفجّره وفي هذا السياق، تبرز أهمية النماذج التنبؤية الحديثة مثل نموذج "المصفوفة الديناميكية للتطرف والإرهاب"، الذي صُمم لتحليل الأنماط الفكرية وتحديد مؤشرات التحول نحو التطرف مما يوفّر قاعدة معرفية لمواجهة الظاهرة في مهبها^(٣٩). وعلى صعيد آخر تبدو الحاجة ماسة إلى إعادة هيكلة برامج إعادة التأهيل التي جُربت سابقًا في فرنسا، مثل مركز "بونتورني" والذي لم يحقق أهدافه المرجوة نتيجة ضعف المتابعة وغياب الأطر النفسية والاجتماعية المناسبة هذا يدفع نحو تبني نهج أكثر شمولًا يتضمن دعمًا تأهيليًا طويل الأمد يتكامل فيه البُعد النفسي مع القانوني والاجتماعي، بحيث يُتابع الأفراد حتى بعد إنهاء فترات إعادة التأهيل الرسمية في إطار برامج للدمج المجتمعي قائمة على العدالة التصالحية.

إلى جانب ذلك، لم يعد من الممكن تجاهل الدور الحاسم للفضاء الرقمي في نشر الفكر المتطرف إذ باتت وسائل التواصل الاجتماعي أرضًا خصبة لتجنيد الأفراد وبت الأفكار الراديكالية ومن هنا تبرز ضرورة توظيف أدوات تكنولوجية متطورة مثل "NORex"، وهي أداة طوّرتها

٥- هناك نقص في الموارد البشرية والمالية المخصصة لبرامج الوقاية من التطرف خاصة تلك التي تعتمد على العمل المحلي مع الأسر والمدارس والمراكز الشبابية وعلى الرغم من إقرار خطط وطنية متعددة، إلا أن تنفيذها في الميدان غالبًا ما يصطدم بنقص الكوادر المدربة أو بانعدام التمويل المستدام، مما يضعف الأثر العملي لهذه السياسات^(٣٧)

٦- تبقى الإشكالية الأخلاقية في التوازن بين الأمن والحريات تحدّيًا دائمًا أمام السياسات الفرنسية فبينما تسعى الدولة إلى حماية المجتمع من المخاطر المحتملة، فإنها في بعض الحالات تستخدم أدوات رقابية قد تتعارض مع القيم الديمقراطية والحقوق الأساسية خاصة عند مراقبة المحتوى الرقمي أو مراقبة الأنشطة الدينية. وتثير هذه السياسات جدلاً واسعًا داخل الأوساط الحقوقية، وتضع صانع القرار أمام اختبار صعب في الحفاظ على الشرعية الوطنية والدولية^(٣٨)

وفي ضوء هذه التحديات، يبدو أن السياسات الفرنسية في مكافحة التطرف الفكري بحاجة إلى مراجعة شاملة تُعزز من البُعد المجتمعي والثقافي وتضمن التوازن بين الحماية والحرية، مع ضرورة توسيع دائرة الشركاء بين الدولة والمجتمع، وإشراك الفاعلين المحليين، وتطوير أدوات تقييم دوري لقياس فعالية الاستراتيجيات المتبعة بعيدًا عن المقاربات العقابية الضيقة.

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية لمكافحة التطرف في فرنسا

الخاتمة:

تمثل ظاهرة التطرف الفكري تحديًا مركبًا للدولة الفرنسية الحديثة لما تحمله من تهديدات مباشرة وغير مباشرة على استقرارها السياسي وتماسكها الاجتماعي وقد أظهر البحث أن هذا التطرف ليس وليد ظرف طارئ بل نتاج تراكمي لجملة من العوامل الفكرية والاجتماعية والسياسية التي تفاعلت عبر مراحل متعددة لتنتج أنماطًا من التطرف تتجاوز البعد الديني لتشمل التيارات القومية والراдикаلية ذات النزعة الإقصائية الأمر الذي يجعل من معالجته مسؤولية متعددة المستويات تتطلب تجاوز الحلول الأمنية التقليدية إلى معالجات شاملة تتناول البنية الثقافية والاجتماعية للمجتمع الفرنسي. إن السياسات الفرنسية في مكافحة التطرف وإن اتسمت أحيانًا بالحرزم إلا أنها لم تكن كافية لتحقيق توازن بين الأمن والحريات أو بين الوقاية والمعالجة، بل إن بعض هذه السياسات ساهمت في إعادة إنتاج الشعور بالإقصاء أو التهميش لدى بعض الفئات مما جعل من الضروري تبني مقاربة أكثر توازنًا تعتمد على إشراك المجتمع المدني وتعزيز دور المؤسسات التعليمية والإعلامية في نشر قيم المواطنة والتسامح وفي هذا السياق فإن التحديات التي تواجه فرنسا لا تقتصر على الطبيعة الأمنية للتطرف بل تشمل قصورًا في التنسيق المؤسسي وضعفًا في آليات الإنذار المبكر وغيابًا نسبيًا للدراسات التحليلية المعمقة التي تستشرف التحولات في الخطاب المتطرفة سواء عبر الفضاء الرقمي أو في الواقع الاجتماعي وهو ما يستدعي ضرورة إعادة تصميم الاستراتيجيات الرسمية بشكل أكثر تكاملًا وتفاعلًا مع متغيرات

مؤسسات أوروبية لرصد المحتوى المتطرف عبر الإنترنت والعمل على حجبته قبل انتشاره غير أن هذه الأدوات يجب أن تُستخدم ضمن أطر قانونية واضحة تحفظ التوازن بين حماية الأمن وضمن الحريات الرقمية^(٤٠). وتتسع آفاق المواجهة الفعالة حين يُمنح المجتمع المدني دورًا حقيقيًا في رسم وتنفيذ السياسات بدلًا من اقتصره على التلقي السلبي للإجراءات الحكومية فبناء شركات مؤسسية مع منظمات المجتمع المدني والنقابات والمؤسسات الإعلامية يمكن أن يُعزز من فعالية برامج التوعية، ويُضفي بعدًا اجتماعيًا على آليات المكافحة، مما يحول المواجهة من إطار أمني بحث إلى مشروع وطني تشاركي واسع النطاق^(٤١)

كما لا يمكن التغاضي عن ضرورة تطوير الإطار التشريعي ليكون أكثر مرونة واستجابة للمتغيرات السريعة في أساليب التطرف هذا يقتضي من السلطة التشريعية تحديث القوانين بصفة دورية وفق تقييم علمي للأحداث الميدانية والتطورات الاجتماعية، بما يضمن ملاءمتها للواقع المعيش من جهة، وانسجامها مع المبادئ الدستورية والحقوقية من جهة أخرى. أخيرًا، فإن التعاون الدولي والأوروبي سيظل ركيزة مركزية في مواجهة التطرف فالتجارب المقارنة، وتبادل المعلومات والخبرات، وتوحيد الجهود الأمنية والتربوية، كلها عوامل من شأنها دعم الاستجابة الفرنسية بقدرات تحليلية ومؤسسية أكبر ما يعزز فعالية الخطط المستقبلية ويمنحها بعدًا استراتيجيًا طويل المدى.

l'application du principe de laïcité dans la République — Commission Stasi. Rapport au Président de la République sur l'application du principe de laïcité. Paris: La Documentation française. 2003, p.10. <https://www.vie-publique.fr/files/rapport/pdf/034000725.pdf?utm>

- 5- Wing, Adrien Katherine. 'We Don't Wear That: Muslim Women, Hijab & the French Republic'. UC Davis Law Review, Vol. 39, No. 3, University of California, Davis School of Law, 2006, p. 14.

SAS* قضية S.A.S. ضد فرنسا: اسمٌ مستعار لمواطنة فرنسية مسلمة طعنت أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قانون ٢٠١٠ الذي يحظر تغطية الوجه في الأماكن العامة. قضت الغرفة الكبرى بتاريخ ١ تموز/يوليو ٢٠١٤ بأن الحظر لا يخالف الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، معتبرةً أن حماية «العيش المشترك» هدفٌ مشروع، وأن للدولة مجال تقدير في تنظيمه ما دام التطبيق متناسبًا وغير تمييزي.

- 6- European Court of Human Rights (ECHR). S.A.S. v. France, Grand Chamber, Application no. 43835/11 (Factsheet). Strasbourg: European Court of Human Rights. 2014, p. 10.

<https://www.vie-publique.fr/files/rapport/pdf/034000725.pdf>

البيئة الدولية والمحلية وعلى مستوى المستقبل فإن آفاق مكافحة التطرف في فرنسا تبقى مرهونة بقدرة الدولة على التحول من منطق الاستجابة اللحظية للأحداث إلى منطق الوقاية الاستباقية عبر الاستثمار في التعليم والاندماج الاجتماعي وبناء سرديّة وطنية جامعة لا تُقصي الهويات بل تستوعبها ضمن إطار المواطنة الشاملة وهذا يتطلب تجديدًا في الخطاب السياسي الرسمي وتطويرًا للأدوات القانونية والمؤسسية بما يضمن التوازن بين الحقوق والواجبات دون أن يتم تقييد مبادئ الجمهورية أو تهديد السلم المجتمعي ومن هنا فإن نجاح التجربة الفرنسية في التصدي للتطرف يعتمد بالأساس على إعادة تعريف العلاقة بين الدولة ومواطنيها في ضوء التحولات العالمية والتحديات الفكرية الراهنة وهو ما يتطلب مراجعة نقدية شاملة للسياسات المتبعة وإرادة سياسية فاعلة تضع الإنسان في قلب المعالجة وتمنح الأولوية للمقاربة الإنسانية والتنمية إلى جانب المقاربة الأمنية دون مفاضلة أو تهميش لأي منهما.

قائمة المصادر والهوامش:

- 1- Schmidt-Trimborn, Nils. La Ligue d'Action Française (1877–1899). Thèse de doctorat, École normale supérieure de Lyon, Lyon. 2017, pp 851 - 854.
- 2- Thénault, Sylvie En quête de l'« Algérie française ». Histoire Politique, no. 1. 2006, p. 4.
- 3- I bid, p. 12.
- 4- Commission de réflexion sur

- diplomatie.fr/2025/02/
- 15- Institut Montaigne. Un islam français est possible. Paris: Institut Montaigne. (2016).p;22
- 16- Gilles Kepel . Sortir du Chaos : Les crises en Méditerranée et au Moyen-Orient. Paris: Gallimard. (2018).;p 29
- 17- Institut Montaigne. Un islam français est possible, Rapport. Institut Montaigne, Paris. (2017),p; 14 <https://www.institutmontaigne.org/ressources/pdfs/publications/a-french-islam-is-possible-report>.
- 18- CESE – Conseil Économique, Social et Environnemental – Prévenir la radicalisation. Paris: CESE. (2021),p: 22
- 19- Delmas, Thibault. Les Réseaux Sociaux et la Radicalisation: Une étude de cas française. Université de Lyon. (2020),p;3
- 20- IFRI – Institut Français des Relations Internationales. La radicalisation numérique en France: enjeux et perspectives. IFRI Policy Paper. (2022) p;18
- 21- Boulianne, S., Bailon, A., & Durand, M. Digital Echo Chambers and Radicalisation in Europe. Revue des Droits de l'Homme, Vol. 19, (2021).p: 7.
- 7- Kepel, G. Le Prophète et la Pandémie: Du Moyen-Orient au jhisme d'atmosphère. Gallimard. (2020).p;33
- 8- ECFR – European Council on Foreign Relations. Radicalisation in European Suburbs: Security or Integration? (2018).p;14
- ٩- فتحي، عبد العزيز. (٢٠١٩). التطرف في أوروبا: السياقات الاجتماعية والثقافية. مجلة دراسات أمنية، العدد ١٢، جامعة القاهرة. ص ٨٢
- 10- Roy, O. Jihad and Death: The Global Appeal of Islamic State. CNRS Éditions, Paris. (2021).p; 45 https://pure.rug.nl/ws/portal-files/portal/75217333/review_Nanninga.pdf
- 11- Institut Montaigne. Un Islam français est possible. Rapport, Paris: Institut Montaigne. (2016).p; 21
- ١٢- الحلبي، عبد الله. (٢٠٢٠). الإعلام الفرنسي وصناعة الصورة النمطية عن الإسلام. المركز العربي للدراسات، بيروت. ص ٥٧
- 13- IFRI – Institut Français des Relations Internationales. La déradicalisation en France: un échec programmé? (2020),p:13
- 14- Le Monde Diplomatique. France et l'état d'urgence: entre peur et politique, numéro spécial, 2016,p;18 <https://www.monde->

pp:75-92

Available at: <https://cat-int.org/wp-content/uploads/2021/12/Terreur-dans-lHexagone-Gilles-Kepel-2015.pdf> (Accessed: 16 August 2025).

27- Institut Montaigne. Internet et extrémisme: Enjeux et perspectives. (2022). P: 14. Available at: <https://www.institutmontaigne.org/>(Accessed: 16 August 2025)

28- Assemblée nationale. Projet de loi confortant le respect des principes de la République, n° 3649 rectifié. (2020).p; 28 https://www.assemblee-nationale.fr/dyn/15/textes/115b3649_projet-loi?utm

29- Global Counterterrorism Forum (GCTF). Zurich–London Recommendations on Preventing and Countering Violent Extremism and Terrorism Online. Geneva: GCTF. (2015).p; 9

Available at: <https://www.thegctf.org/LinkClick.aspx?fileticket=IPKK1ztJFW0%3D&portalid=1> (Accessed: 16 August 2025)

30- Ministère de l'Éducation nationale. Prévenir la radicalisation des jeunes. (2018).p18

https://www.assemblee-nationale.fr/dyn/15/textes/115b3649_projet-loi?utm

22- Perrineau, P. (2022). Le choix de l'autorité. Enquête sur la présidentielle . Fondation Jean Jaurès, Paris. 2022. P:12

23- Carpenter, M. J. Yellow Vests: Anti-austerity, pro-democracy, and popular protest in France. *Frontiers in Political Science*. (2023).p:1

[Frontiers | Yellow Vests: Anti-austerity, pro-democracy, and popular \(not populist\)](#)

24- Patana, Pauliina. Residential Constraints and the Political Geography of the Populist Radical Right: Evidence from France. *Perspectives on Politics*. Cambridge University Press. (2021).p. 75

[Residential Constraints and the Political Geography of the Populist Radical Right: Evidence from France | Perspectives on Politics | Cambridge Core](#)

25- Ministère de l'Intérieur. Rapport annuel sur la lutte contre le terrorisme Gouvernement Français. (2023). p. 17

<https://www.interieur.gouv.fr/actualites/communiqués-de-presse/insecurite-et-delinquance-en-2023-bilan-statistique-et-atlas>

26- Kepel, G. *Terreur dans l'Hexagone: Genèse du djihad français*. Paris: Gallimard. (2015).

- House. (2020). p. 58.
- 39- Risius, M. et al. Dynamic Matrix of Extremisms and Terrorism (DMET). arXiv. (2023).p:1
- 40- Counter Extremism Project. Counter Extremism Project unveils technology to combat online extremism. (2016). [Counter Extremism Project Unveils Technology to Combat Online Extremism | Counter Extremism Project](#)
- 41- United Nations Security Council. Countering Violent Extremism and Terrorist Narratives: A Comprehensive Approach. Counter-Terrorism Committee Executive Directorate (CTED). (2021). p. 4. [ctc_cted_factsheet_cve_oct_2021.pdf](#)
- 31- CIPDR. Le réseau national de prévention de la radicalisation: Cellule départementale (CPRAF) et partenaires locaux. (2024).
[Réseau national - SG-CIPDR](#)
- 32- Ministère de l'Europe et des Affaires étrangères. Stratégie de sécurité extérieure face à l'extrémisme. (2023). p. 23
- 33- Awan, I. Cyber-Extremism: ISIS and the Power of Social Media. OSCE. (2017). p. 9.
- 34- Gartenstein-Ross, D., & Barr, N. The Decline of French Counterterrorism. Foundation for Defense of Democracies. (2016). p. 14.
- ٣٥- الزيودي، بكر. الخطاب الديني والتطرف: نحو استراتيجية فكرية لمواجهة التطرف في المجتمعات العربية. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية. (٢٠٢٢). ص ٦٣.
- 36- Kundnani, A. The Muslims Are Coming! Islamophobia, Extremism, and the Domestic War on Terror. Brookings Institution. (2014).p. 17.
- 37- United Nations Development Programme. Preventing Violent Extremism through Inclusive Development. (2016). p. 36.
- 38- Sloan, S., & Hossain, A. Countering Violent Extremism: The Role of Civil Society. Chatham

المخلص:

يتناول هذا البحث ظاهرة التطرف الفكري في فرنسا بوصفها إحدى الإشكاليات المعقدة التي تمس الأمن المجتمعي والسياسي على حد سواء ويهدف إلى تحليل جذور الظاهرة التاريخية والعوامل البنوية المساهمة في استمرارها، مع التركيز على التفاعلات الاجتماعية والثقافية التي وفرت بيئة خصبة لتنامي الفكر المتطرف. كما يستعرض البحث العلاقة الجدلية بين التطرف الفكري وعدم الاستقرار السياسي، من خلال دراسة انعكاساته على تماسك النظام السياسي الفرنسي وقدرته على مواجهة التحديات الأمنية

security challenges. Furthermore, it reviews France's current policies in addressing extremism, offering an analytical perspective on strategic options and future scenarios to mitigate the phenomenon and strengthen political stability. The research aspires to provide a comprehensive understanding of the subject, supported by both theoretical and practical analysis, relying on a balanced mix of Arabic and international academic sources.

Keywords: Intellectual Extremism, France, Political Stability, French Policies.

ومن خلال استعراض السياسات الفرنسية في مواجهة التطرف، يقدم البحث قراءة تحليلية للخيارات الاستراتيجية والسيناريوهات المستقبلية التي يمكن أن تسلكها فرنسا للحد من الظاهرة وتعزيز استقرارها السياسي. يهدف البحث إلى تقديم فهم شامل للموضوع، مدعوم بتحليل نظري وعملي، معتمداً على مزيج من المصادر الأكاديمية العربية والأجنبية.

الكلمات المفتاحية: التطرف الفكري، فرنسا، الاستقرار السياسي، السياسات الفرنسية.

Abstract

This research examines the phenomenon of intellectual extremism in France as one of the most complex issues impacting both societal and political security. It aims to analyze the historical roots of this phenomenon and the structural factors contributing to its persistence, with a focus on the social and cultural dynamics that have provided a fertile ground for the rise of extremist thought. The study also explores the intricate relationship between intellectual extremism and political instability by assessing its implications for the cohesion of the French political system and its capacity to confront